دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير الدعم والتمويل المالي للصناعات التقليدية والحرف في الجزائر خلال الفترة 2015-2018

The role of the National Microcredit Agency in providing support and financial finance for traditional industries and crafts in Algeria during the period 2015-2018

صالحي ناجية [1] ريمي رياض [2] أمال مهاوة [3] Nadjia Salhi / Riadh Rimi / Amel Mehaoua

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي salhi.souf@gmail .com

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي riadhrimi@gmail.com

[3] جامعة قاصدي مرباح بورقلة Amelm115@gmail.com

تاريخ الاستلام: 25 /2020/02 تاريخ القبول: 10 /2020/07 تاريخ النشر: 28/2020/07

ملخص: تلعب المقاولة المصغرة للصناعات التقليدية والحرف دور فعال في تحقيق أهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها الجزائر. لكنها تواجه العديد من المعوقات والتحديات خاصة فيما يرتبط بالدعم والتمويل المالي، لهذا نحاول من خلال هذه الدراسة ابراز دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير التمويل لهذا النوع من المؤسسات، وذلك باستخدام أداة الاستبيان على عينة من المؤسسات المصغرة ممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن رغم هذا الدور التمويلي للوكالة إلا أنها مازالت غير فعالة في تنشيط وتفعيل هذا النوع من المؤسسات ومن ثم تحقيق متطلبات التنمية المحلية وبث روح المقاولاتية.

الكلمات المفتاحية: المقاولة المصغرة للصناعات التقليدية والحرف، تمويل، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تصنيف JEL : L26, L25, G23

Abstract: The micro-enterprises of traditional industries play an effective role in achieving the economic and social goals pursued by Algeria. However, it faces many obstacles and challenges, especially with regard to support and financial financing. We are trying through this study to highlight the role of the National Agency for Microcredit Management in providing funding for this type of institution, using the questionnaire tool on a sample of microfinance institutions funded by the National Agency for Loan Management The mini. The results of the study concluded that despite this funding role of the agency, it is still ineffective in revitalizing and activating this type of institution and then achieving the requirements of local development and spreading the spirit of contracting.

Keywords: micro-enterprise for traditional industries and crafts, financing, the national agency for running the micro-loan

Jel Classification Codes: L26, L25, G23

Résumé: Les micro-entreprises des industries traditionnelles jouent un rôle efficace dans la réalisation des objectifs économiques et sociaux poursuivis par l'Algérie. Cependant, il fait face à de nombreux obstacles et défis, notamment en ce qui concerne le soutien et le financement. Nous essayons à travers cette étude de mettre en évidence le rôle de l'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit dans le financement de ce type d'Entreprise, en utilisant l'outil questionnaire sur un échantillon de microentreprises financé par l'Agence Nationale de Gestion des Crédits. Les résultats de l'étude ont conclu que malgré le rôle de financement de l'agence, les microentreprises ont encore inefficace pour revitaliser et activer ce type d'Entreprise, puis répondre aux exigences du développement local et diffuser l'esprit Entrepreneurial.

Mots-clés : micro-entreprise des industries et métiers traditionnels, financement, agence nationale de gestion du micro-crédit

Codes de classification Jel: L26, L25, G23

المؤلف المرسل: ناجية صالحي، الإيميل: salhi.souf@gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر البيئة التنظيمية والمناخ الاقتصادي والاجتماعي في غاية الأهمية، حيث تشكل العامل الأساسي مساعد في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأطر السياسات الاقتصادية والقانونية تسمح للحكومة بإدارة الاقتصاد الكلي بتماسك واستشراف، ينبغي أن تحظى كل سياسة رشيدة في مجال ضمان تنمية مستدامة باهتمام الدولة ورعاية حضور الشباب والمشاركة فيها. ويمثل الشباب روح المقاولة المصغرة خاصة الصناعات التقليدية والحرف، من خلال دعمه وتحضيره وتحسيسه بأنه لا يحمل حرفة فحسب ولكن يحمل رموز أمة عريقة، ويكون هو المتغير الفاعل في ضمان خصوصياتها حاضرًا ومستقبلاً، إن الصناعات التقليدية والحرف تقدم لأمتها خير ما تفخر به من تراث صانعه، وحفظه لمن يأتي من بعدهم لضمان تنمية مستدامة.

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدول مجالاً أوسع ودعمًا لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر من ذلك خلال إنشاء هياكل تهتم ببرامج أعدت خصيصًا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة، كما أبدت السلطات الجزائرية اهتماما بتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعليه فإن السؤال الذي ستجيب عنه الدراسة:

إلى أي مدى تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير الدعم والتمويل المالي للصناعات التقليدية والحرف في الجزائر؟

فرضية الدراسة: تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل ودعم الصناعات التقليدية والحرف من خلال مساعدة المستفيدين الراغبين في اقامة مشاريع حرفية مرافقتهم حتى قيام المشروع ماليا و تقديم الخدمات لهم من خلال التكوين والدورات و المعارض.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- التعريف بالصناعات التقليدية والحرف ومدى أهميتها في توفير مناصب الشغل وخلق فرص عمل.
- معرفة دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة وبث روح المقاولاتية للشباب

منهجية الدراسة: من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التطبيقي وذلك باستخدام أداة الاستبيان على عينة من المؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية والحرف ممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2. المقاولة المصغرة للصناعات التقليدية والحرف

يعتبر تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة له أهمية كبيرة، إلا أن إعطاء تعريف يميزها عن المؤسسات الكبيرة يختلف من دولة متقدمة إلى دولة نامية لاختلاف الظروف الاقتصادية في كل دولة واختلاف مرحلة التنمية التي تمر بها. ويمكن إعطاء تعريف شامل كما يلي:

تمثل المؤسسات الصغيرة تلك المؤسسات التي تتميز بانخفاض رأس مالها وقلة العدد الذي تستخدمه من العمال وصغر حجم مبيعاتها وقلة الطاقة اللازمة لتشغيلها كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة واعتمادها على الخدمات المتوفرة محليا وعلى تصريف وتسويق منتجاتها في نفس المنطقة التي تنشأ بها والمناطق المجاورة لها (جواد، 2006، صفحة 29).

1.2 المفهوم الاقتصادي للمؤسسة المصغرة في الدول النامية

تاريخيا عكس مفهوم القطاع الموازي مجموعة النشاطات الصغيرة المعاشية المتواجدة على هامش النشاطات الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة، وكان ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها مؤقتة، وكان من يُتوقع أن يمتص نمو القطاع الحديث للمؤسسات الكبيرة اليد العاملة للقطاع الموازي، وبالتالي يتلاشى هذا الأخير (Marniesse, 2000, p. 7) . وقد أدى فشل سياسات " التصنيع من الأعلى " في الكثير من الدول النامية، ثم تطبيق برامج التعديل الهيكلي مع ما ترتب عنها من آثار اجتماعية واقتصادية، خاصة على سوق العمل، إلى توسع القطاع الموازي .يعبر "هوغن Hugon " عن هذه الوضعية كما يلي :أصبح مسار اللارسمية الذي كان يعتبر هامشيا في مواجهة نموذج التنمية الصناعية، ومعيار العمل بأجر، المرجع الأساسي لفهم مجتمعات الجنوب، وخاصة الإفريقية منها (Hugon, 2003, p. 13). ولم يجد المسؤولون السياسيون والمنظمات الدولية، بما فيها مؤسسات " بروتون وودز". في ظل عجز القطاع الرسمي، توفير فرص العمل للبطالين سوى الاعتراف بالدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الموازي. فكان يجب في أحسن الحالات مساعدة هذا القطاع" الملجأ للبطالين"، وفي أسوأ الحالات عدم عرقلة سير، من هنا بدأ مصطلح المؤسسة المصغرة يحّل تدريجيا محل مصطلح القطاع الموازي.

2.2 المفهوم الاقتصادي للمؤسسة المصغرة في الدول المتقدمة

اقتصاديا يمّثل هذا النوع من المؤسسات الجزء الأسفل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويستعمل هذا المفهوم أيضا للإشارة إلى المؤسسات التي تنشئها وتسيرها فئات تعاني من وضعية التهميش والإقصاء الاجتماعي مثل: البطالين، الأقليات العرقية والنساء (Schreiner, 2003, p. 9).

3.2 أهمية المقاولة المصغرة للصناعات التقليدية والحرف

تطورت أهمية المقاولة المصغرة تاريخيا، حيث يميز " أودريتش Audretsch " بين ثلاث مراحل تاريخية للمقاولة .توافق المرحلة الأولى فترة اقتصاد رأس المال المميزة للفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية والمرتكزة على أولوية الاستثمار في رأس المال المادي والتنظيم القائم على المؤسسة الكبيرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية (سياسات التنمية والنمو القائمة على التصنيع: الصناعات المصِّنعة...) في حين توافق المرحلة الثانية - مرحلة اقتصاد المعرفة - بدايات ظهور نظرية النمو الداخلي بعد أعمال " رومر Romer "سنة 1986 و"لوكاس Lucas"، وكانت التوقعات خلالها تشير إلى استمرار الدور الهامشي للمؤسسات الصغيرة على اعتبار عدم قدرا على القيام بالاستثمارات الضرورية لاستخدام المعرفة التي يقوم عليها هذا الاقتصاد، فضلا عن إنتاج المعرفة .أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة الاقتصاد المقاولاتي، والتي تتميز بأهمية المؤسسات صغيرة الحجم على صعيد الإنتاج، التشغيل والإبداع، وهي ناتجة بصفة أساسية عن عولمة الأسواق وعن التغيرات الهيكلية في كل من الدول المتقدمة والنامية (Audretsch, 2006, p. 56).

كما تظهر أهمية المقاولة المصغرة خاصة للمؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية والحرف من خلال الأدوار التي تلعبها على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

4.2 الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية والحرف في التنمية

- مساهمة المؤسسات الصغيرة في توفير مناصب الشغل: تتيح المؤسسات الصغيرة العديد من فرص العمل وتستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول ، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى، وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول، وقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المؤسسات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في هذه الصناعات

مما يعني قدرة تلك المؤسسات على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل ومن هنا تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال. كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي (ابراهيم، 2009، صفحة 28).

- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تعبئة المدخرات (جواد، 2006، صفحة 93): تقوم المؤسسات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تنمية الصادرات: تساهم المؤسسات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة: تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة. وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة ، محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من اجل تنويع الهيكل الصناعي (ابراهيم، 2009، صفحة 37) حيث إن إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية.

ففي اليابان مثلا تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاما يعرف باسم نظام الشركات التابعة satellite system حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، تقوم بمدها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة وغيرها من مستلزمات الإنتاج ، وفق مواصفات وإجراءات محددة، وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط (عبد العزيز، 2005، صفحة 88).

- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية: تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة خاصة الصناعات التقليدية والحرف بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى، إن المؤسسات الصغيرة بما تتميز به من ندرة على التوطن والانتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة اكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها. فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية وخاصة الصناعات التقليدية منها، وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المتجاورة ومتطلباتها حتى تكون عادة محدودة ، فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى ومن الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه (السيد، 2005، صفحة 75).
- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب والإبداعات: تحقق المؤسسات الصغيرة عدد من الابتكارات والإبداعات وذلك بترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها ويؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع ويساهم بذلك في التقدم التكنولوجي، حيث تساعد على مد السوق بالكوادر الغنية التي تشكل رأس المال البشري.

5.2 الأهمية الاجتماعية للمؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية والحرف في التنمية

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في إحداث تنمية اقتصادية مستقلة ، لا يقف عند هذا الحد لكن الهدف من المؤسسات الصغيرة هو تحقيق التنمية الشاملة، حيث تنتشر هذه المؤسسات في أرجاء البلاد، هذا ما يمكنها من التأثير في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم، واستغلال الوقت الضائع الذي ينجم عنه آفات اجتماعية سيئة، ومنه تتضح أهمية الصناعات الصغيرة اجتماعيا من خلال ما يلي:

- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني (السيد، 2005، صفحة 76): تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية (خوني، 2008، صفحة 54): ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات في مناصب الشغل سواء صاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة ، وما تنتجه من سلع وخدمات موجها إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس، إن المؤسسات الصغيرة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش، والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل قادرة تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.
- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي: إن نسبة الإناث في المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية والحرف مرتفعة لأنها تتطلب عمالة نسائية، وهذا ما يساعد على استغلال طاقاتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن، ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.
- تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال (السيد، 2005، صفحة 77) : تعمل المؤسسات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل وذلك في الحرف والتي يتوارثها الأجيال حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقي إليه منذ مراحل الطفولة وحتى تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد والمؤسسات الصغيرة خاصة الحرفية أو التقليدية والبيئة يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل ويمكن أن تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة حيث تنتشر هذه المؤسسات فيتكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله.
- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد (خوني، 2008، صفحة 54) : إن المؤسسات الصغيرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذاتهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

3. مقاولة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر

تم إدراج مفهوم المقاولة الحرفية لأول مرة في القانون 82-12 في المادة 4 منه ثم عُرّفت بموجب الأمر 96-01 حيث تم تقسيمها إلى قسمين (الأمانة العامة، 1996/01/14، الصفحات 6-7):

مقاولة الصناعة التقليدية: هي كل مقاولة مكوّنة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوّفر على الخصائص التالية:

- ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف؛
- تشغيل عدد غير محدّد من العمال الأجراء؛
- إدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلّم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.

المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات: تتوفر فيها نفس شروط مقاولة الصناعة التقليدية بإستثناء:

- ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات؛
- تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صنّاع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يُحسب ضمنهم كل من: رئيس المقاولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، أصول، فروع)، متمهنون لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين.

1.3 أهداف الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر

أصبحت الصناعات التقليدية والحرف تأخذ بعين الاعتبار التنمية المحلية وبالتالي تهدف هذه المقاولة إلى:

- تطوير الشغل: من خلال تقليص تكاليف إنشاء مناصب الشغل وذلك حسب التأقلم مع المتطلبات المحلية وتطوير الطلب على منتجات الصناعات التقليدية وتزويد القطاع بمستخدمين أكفاء من خلال إعادة تأهيلهم وتدريبهم والاهتمام بالموارد البشري وتعزيز روح المقاولة بداخلهم؛
- تغطية الاحتياجات الأساسية للسكان: تهدف الصناعات التقليدية إلى تلبية الطلب المحلي حيث تهتم خصوصا بمجالات التغذية الألبسة والصيانة وخدمات ما بعد البيع التجهيزات المنزلية وكذا الخدمات التي يجب توفيرها على للبيوت وتهيئة البيوت والمحلات كما تعمل على تنمية المنتوجات الصغيرة الضرورية؛
- تحسين نوعية المواد والخدمات والإنتاج والإنتاجية: إن واقع جودة ونوعية المنتجات التقليدية والحرف مزال متدني وبالتالي يجب رفع كفاءة الصناعة التقليدية فان تخفيف منتوجات ذات نوعية معتبرة يتطلب تحسينات وتوفير نوعية المواد الأولية واستعمالها خلال عملية الإنتاج وعلى مستوى الخدمات فإن القدرة التنافسية للمواد والخدمات الوطنية على المستوى الوطني وفي الأسواق الخارجية؛
- المشاركة في مجهودات الاندماج الاقتصادي: تشكل الصناعات التقليدية مستقبلا قوة منظمة بإحكام لتعزيز تطوير الاندماج الاقتصادي للجزائر؛
- المساهمة في التصدير خارج المحروقات: باعتبار الجزائر اقتصاد ريعي وتمثل صادرتها 97% من المحروقات وبالتالي أصبح لا بد من تنظيم مشاركة قطاع الصناعة التقليدية في تطوير الصادرات الجزائرية؛
- تطوير النشاطات المهنية والتقنية ذات المستوى المعرفي الرفيع: يجب تخطي المعارف المعتادة للعرفي وهذا من خلال تكوين عالي وكذلك السبق التكنولوجي للتدخل والبحث وإقامة منشآت ناجحة؛

- المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية وتهيئة الإقليم: إن تأقلم الصناعات التقليدية مع الشروط المحلية وتهيئة الإقليم وذلك من تكيف تطور النشاطات الحرفية حسب مناخ المنطقة وذلك باختيار المجال المرتبط بالطلب المحلي والبيئي وتطورهما (توفر الموارد، الحرف المحلية) وذلك يؤدي إلى إعادة التوازن لتموقع الحرفية.

2.3. انعكاس استراتيجية الصناعة التقليدية على الحرفي والمجتمع

يجعل عراقة التراث الجزائري وتنوعه الصناعة التقليدية والحرف غنية بالمنتجات المقدمة كمًا ونوعًا، ورغم ما يتمتع به قطاع الصناعة التقليدية والحرف من إمكانيات تؤهله ليلعب دور رئيسيًا من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد، إلا انه لم يحظ بالاهتمام والرعاية اللازمة من طرف الدولة منذ الاستقلال، حيث ظل يتأرجح بين عدة وصايا ليس القدرة على كفالته، فلم ينظر إلى القيمة الاقتصادية للقطاع، بل تم الاكتفاء بأحياء قيمته الجمالية والتراثية فقط.

إن التنمية الدائمة لا تبنى على التطور الصناعي، بل يغديها التراث الثقافي والموارد الطبيعية والمهارة اليدوية وضعت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية لترقية مساهمة القطاع التنموية، بداية من وضع أمرية تحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، ثم إلحاق القطاع بوصايا جديدة به وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم ألحق مؤخرًا بوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف قطاعًا متكاملاً جمع بين الموروث الثقافي والحضاري وبين الفعالية الاقتصادية، فهو يمثل رافدًا للثروة الوطنية ويعتبر اقتصادًا قائمًا في حد ذاته، إذ يشكل أحد الركائز الأساسية للنمو والتنمية الاقتصادية الدائمة باعتبارها تنبع عن مهارة الفرد وعبقريته، وتعكس ثقافة المجتمع وتراثه، فهي تشكل قاعدة الانطلاق نحو الإبداع بمد السوق الوطنية والدولية بمنتجات أصيلة ذات قيمة مضافة عالية، كما تساهم في الصناعة في الاقتصاد الوطني.

1.2.3 انعكاسه على الحرفي

إن الاهتمام بالحرفي وتوليه تحقيق التنمية المحلية والاعتماد على الذات في تمويل التنمية المحلية بتوفير مناصب الشغل ورفع مداخيل الدولة خاصة من العملة الصعبة سيعطيه الثقة واكتساب مهارات عالية وتحسين نوعية المنتوج من خلال ممارسة نشاطه في إطار رسمي ومنظم يؤدي به إلى تحسين الدخل والوضع الاجتماعي والعائلي.

2.2.3 انعكاسه على المجتمع

إن انعكاس هذه الاستراتيجية بالإيجاب على كل حرفي ستؤثر في النهاية على المجتمع وذلك من خلال الحد من النزوح الريفي بتثمين العمل اليدوي والمنزلي وإعادة الاعتبار وحماية التراث الوطني مما يقلل من الآفات الناتجة عن البطالة والانحراف بتوفير مناصب الشغل.

1.2.2.3 تطور مشاريع الصناعات التقليدية والحرف وأهميتها في توفير مناصب الشغل

الصناعة التقليدية حرفة يدوية يتطلب انجازها وإنجاحها موارد بشرية قبل تدخل الآلة ما جعلها تكتسب مكانة قوية في أنشطة المجتمع الجزائري، حيث تطور تعداد هذا القطاع وفيما يلي تفصيل لتطور تعداد مشاريع الصناعات التقليدية والحرف كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول 1: تطور عدد المشاريع بحسب نوعية النشاط خلال الفترة 2015-2018

النشاط	2015	2016	2017	2018
الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية	32 871	12 073	7 665	9457
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	7 136	5 066	4 182	4606

الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	25 667	19 296	12 587	14313
المجموع	65 674	36 435	24 434	28376

المصدر: (غرفة الصناعة التقليدية والحرف ، 2018)

تُؤكد الأرقام في الجدول أعلاه أن الصناعة التقليدية في سنة 2015 كانت عدد المشاريع أكثر من 65 ألف مشروع، وانخفض حتى سنة 2017 ليصل الى أكثر من 24 ألف مشروع، ويرتفع سنة 2018 إلى أكثر من 28 ألف مشروع .

الجدول 2: مناصب الشغل المستحدثة في الصناعات التقليدية والحرف حسب النشاط للفترة 2015-2018

المجال	2015	2016	2017	2018
الصناعات التقليدية و الفنية	77 932	44 670	28 360	16805
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	14 763	12 665	10 455	6045
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	50 276	36 662	23 915	14586
المجموع	**142 971**	**93 997**	**62 730**	**37437**

المصدر: (غرفة الصناعة التقليدية والحرف ، 2018)

المسجل من الجدول أعلاه أن انخفاض المشروعات الخاصة بالصناعات التقليدية والحرف في الفترة المشار إليها رافقه انخفاض في عدد مناصب الشغل المُحدثة، وقد انخفض عدد المناصب من 142971 منصب العام 2015 إلى 93997 خلال سنة 2016، أما سنة 2018 وبحسب نشرية إحصائية لأرقام الصناعة التقليدية والحرف فقد انخفضت مناصب الشغل الى ما يقارب 37 ألف منصب.

2.2.2.3 دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمقاولة المصغرة للصناعات التقليدية والحرف

إن وضع آليات وأساليب جديدة للتمويل من خلال الاستفادة من أجهزة الدعم المختلفة وإعطاء الأولوية لدعم النشاط الحرفي وكذا تحديث لآليات عمل وتسير الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية يعد من الإجراءات الداعمة لهذا النشاط مما لا شك فيه إن دعم التأهيل والتنافسية وإيجاد الصناعات التقليدية بالإضافة إلى حسن التموقع في الأسواق الوطنية في ظل انفتاح اقتصادي كبير.

قامت الدولة على توفير مختلف أشكال الدعم التي من شأنها أن تساعد على دعم المؤسسات الصغيرة، ذات الطابع المقاولاتي الحرفي من خلال تحسين المناخ الاستثماري، وقد خصص لذلك مجموعة من الآليات والبرامج والتدابير التي من شأنها المساعدة في تحقيق ذلك.كما قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح المقاولين الحرفيين، وتنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.

جاءت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، كهيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ثم عدل وتمم هذا المرسوم بالمرسوم التنفيذي رقم 134-11 مؤرخ في17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22 مارس سنة 2011 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها. و سعيا لدعم الصناعة التقليدية والحرف وإبراز خصوصيات الحرفيين ورفع مؤهلاتهم وتأهيلهم وتحسين جودة منتوجهم من خلال توفير وتطوير شبكات المواد الاولية وعصرنة طرق ووسائل الانتاج وتسويق المنتوج الحرفي داخل وخارج الوطن وتكثيف الجهود لجعل الصناعة التقليدية الجزائرية تتبوأ المكانة التي تستحقها في الاقتصاد الوطن حيث أن للمرأة الماكثة في البيت والمرأة الريفية نصيب من مرافقة واهتمام الوكالة حيث يتم تمويلهم من طرف جهاز القرض المصغر من خلال منح قروض مصغرة للحرفيين الذين تستجيب فيهم شروط التأهيل

لإنشاء مناصب عمل ذاتية لإدماجهم اقتصاديا واجتماعيا، وكذا تعزيز وترقية نشاطات الصناعة التقليدية والحرف للنهوض والمحافظة على الموروث التقليدي الجزائري تشجيعهم وتشجيع حاملي المشاريع المؤهلين من أجل الحصول على بطاقة الحرفي ومرافقتهم ومساعدتهم على النجاح في تسيير نشاطاتهم من خلال منحهم مجموعة من الامتيازات (غرفة الصناعة التقليدية والحرف ، 2018). تم تحديد المهام الأساسية للوكالة ، في:

- منح قروض مصغرة بدون فائدة موجهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.
- تقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر.
- تسيير القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لمشاريع أو المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

أعلنت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة غنية الدالية، إطلاق شبكة وطنية للمستفيدين من القرض المصغر، هدفها المساهمة في التعريف بمنتوجات المقاولين وتسهيل عملية تسويقها مع حماية هذه النشاطات والتعريف بها أكثر، هدفها المساهمة في التعريف بمنتوجات المقاولين وتسهيل عملية تسويقها حتى يكونون أكثر خدمة للاقتصاد الوطني. ودعت الوزيرة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى توفير المراقبة الدائمة والدعم لهذه الشبكة، لتمكينها من المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وجلب المستهلك عن طريق التعريف بمنتوجات هؤلاء المقاولين الذين استفادوا من قروضها. كاشفة عن برنامج سنة 2018 الذي يشمل تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لـ 33 ألف نشاط لحاملي مشاريع من مهن وحرف مختلفة، مع منح الأولوية للقطاعات التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، وذلك ضمن البرنامج المسطر في إطار التوجه الجديد للاقتصاد الرامي إلى دعم وتشجيع الإنتاج الوطني (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2017).

جدول 3: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الزراعة	112 880	%14،08
الصناعة الصغيرة	310 426	%38،73
البناء والأشغال العمومية	68 134	%8،50
الخدمات	166 534	%20،78
الصناعة التقليدية	139 617	%17،42
تجارة	3 164	%0،39
الصيد البحري	758	%0،09
المجموع	801 513	%100

المصدر: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2017)

ان عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة أعلى نسبة مقدمة في قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 73،38% من بين 801513 و نجد الصناعات التقليدية بنسة 42،17% ، لكن لا يمكن تجاهل دور المقاولة المصغرة للصناعات التقليدية ومدى مساهمتها بصرف النظر عن درجة تقدمها وخاصة الدور الذي تلعبه في خلق فرص العمل ومساهمتها ايضا بالناتج القومي الاجمالي.

4. دراسة ميدانية لدور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل وانشاء المقاولة للصناعات التقليدية والحرف في الجزائر

1.4 .مجتمع وعينة الدراسة

شمل مجتمع الدراسة على عينة من المؤسسات المصغرة ممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وقد قمنا باستخدام أداة الاستبيان في دراسة سابقة كان عددها 264. ومن بين الأسئلة في هذا الاستبيان ما هو قطاع النشاط الذي تنشطون فيه، وكانت القطاعات هي: الصناعة التقليدية والصناعة الصغيرة والبناء والاشغال والخدمات والزراعة والتجارة. حيث تم أخذ عينة من هذا الاستبيان والتي تمثل مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف فقط، والتي عددها 40 من 264 من مجموع عينة الدراسة المأخوذ منها.

2.4. أدوات و نموذج الدراسة:

المتغير الذي نحاول شرحه بإستخدام مجموعة من المتغيرات التفسيرية، يأخذ قيمتين منفصلتين فقط. و هو الإجابة عن السؤال التالي:

هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد استفادتك من تمويل الوكالة ونرمز له بالرمز y. هذا المتغير يأخذ القيم التالية:

$$y_i = \begin{cases} 1 & \text{إذا كانت الإجابة بـ نعم} \\ 0 & \text{إذا كانت الإجابة بـ لا} \end{cases}$$

ولهذا السبب ، لا يمكننا استخدام الانحدار الخطي "الكلاسيكي" ولكن عادة نلجأ في مثل هذه الحالات إلى الإنحدار المسمى بنموذج اللوجيت (أو الإنحدار اللوجستي) و نموذج البروبيت (logit and probit models). الانحدار اللوجستي (أو البروبيت) هو طريقة إحصائية رياضية قياسية معروفة منذ عدة عقود. يتم تطبيقه غالبا في الحالات التي يكون فيها المتغير التابع غير مستمر ولكنه منفصل و ثنائي (إذا كان المتغير التابع مستمرًا فإننا نستخدم الانحدار الخطي التقليدي) ، أي أن االمتغير التابع يمكن أن يأخذ قيمتين فقط.

يعتبر (Blis, 1934) أول من جاء بفكرة نموذج البروبيت في عام 1934 و قد نشر فكرة هذا النموذج في مجلة العلوم . و قد إستخدم حينها هذه النموذج الجديد في حل مشكلة إيجاد مبيدات حشرية فعالة لرش الحشرات التي تأكل العنب. في عام 1952 ، جاء (Finney, 1952) في كتابه probit analysis بوصف أكثر تفصيل لنموذج البروبيت.

يرى (Klieštik، Kočišová، و Mišanková، 2015) نموذج اللوجيت هو نموذج بديل لنموذج البروبيت. والفرق الرئيسي بينهما هو أن نموذج البروبيت يفترض أن أخطاء النموذج تتوزع طبيعيا بمتوسط معدوم و تباين يساوي الواحد. غير أن نموذج اللوجيت يفترض أن أخطاء النموذج تتبع التوزيع اللوجستي بمتوسط معدوم و تباين يساوي $\pi^2/3$. لهذا السبب (إختلاف التباين بين النموذجين) لا يمكن مقارنة المعلمات التي تم الحصول عليها عن طريق نموذج اللوجيت و نموذج البروبيت إلا بعد ضرب معلمات نموذج اللوجيت في $3^{1/2}/\pi$. يكمن الفرق في حقيقة كذلك ، أن الدالة اللوجستية لها "ذيول أكبر " من دالة التوزيع الطبيعي. تجريبيا، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نتائج النموذجين ، فقط يمكن أن تكون هناك فروق في الحالة التي تحتوي فيها العينة على العديد من القيم المتطرفة. بحكم أن عينة الدراسة ليست بالكبيرة، و يمكن أن تتأثر بالقيم المتطرفة. فإننا نفضل إستخدام نموذج اللوجيت بدل نموذج البروبيت في هذه الدراسة.

يمكن التعبير عن الصياغة الرياضية للانحدار اللوجستي بنفس الطريقة التي يمكن بها صياغة الإنحدار التقليدي الخطي. أي أن تغير المتغير التابع هو دالة للمتغيرات التفسيرية له. غير أن المتغير التابع في نموذج اللوجيت هو إحتمال تحقق الحدث المقصود من الدراسة (أي المتغير التابع يساوي الواحد، $y_i = 1$)، و الدالة التي من خلالها تؤثر المتغيرات المستقلة في هذا الإحتمال لا تكون خطية بل دالة لوجستية يمكن وصفها رياضيا كما يلي:

$$p(y_i = 1) = \frac{e^{\alpha+\beta_1 x_1+\beta_2 x_2+\cdots+\beta_k x_k}}{1+e^{\alpha+\beta_1 x_1+\beta_2 x_2+\cdots+\beta_k x_k}} = \frac{1}{1+e^{-(\alpha+\beta_1 x_1+\beta_2 x_2+\cdots+\beta_k x_k)}}$$

بحيث :

$p(y_i = 1)$: هو إحتمال تحقق الحدث المقصود من الدراسة.

$x_1, x_2, \cdots, x_k$: هو k^{th} متغير مستقل .

$\alpha, \beta_1, \beta_2, \ldots, \beta_k$: هي معلمات النموذج اللوجستي.

يمكن تقدير المعلمات الغير معروفة $\alpha, \beta_1, \beta_2, \ldots, \beta_k$ عبر اللجوء إلى طريقة الإمكان الأعظم (Maximum Likelihood و يرمز لها عادة بـ ML) للنموذج الخطي المعمم (Li, Lee, Zhou, & Sun, 2011). كلما زادت قيمة المعلمة β_k، زاد مساهمة المتغير x_k في تفسير إحتمال تحقق الحدث المقصود من الدراسة. كما أنه إذا كانت المعلمة موجبة فإن العلاقة بين قيمة المتغير المستقل و إحتمال تحقق الحدث المقصود من الدراسة موجبة و طردية، في حين إذا كانت المعلمة سالبة فإن إحتمال تحقق المتغير التابع ينقص أو يتضاءل كلما زادت قيمة المتغير المستقل.

3.4 . تحليل نتائج الدراسة:

نتائج تقدير النموذج اللوجستي بعد اعتماد خوارزمية الحذف التدريجي والتي تعني في حالتنا إدراج المتغيرات المستقلة مجموعات بعد مجموعات وفي كل إدراج يتم حذف المتغيرات المستقلة تدريجيا إلى غاية الوصول إلى النموذج النهائي والذي يحتوي على المتغيرات المعنوية فقط. المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج اللوجستي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول 4: المتغيرات المستقلة المدرجة

الجنس	معلومات العامة حول المستفيد ومشروعه
العمر	
المستوى التعليمي	
الخبرة العملية في الحرفة	
ما هو قطاع النشاط الذي تنشطون فيه	
قيمة المشروع	
البنك المقرض	
عدد عمال المؤسسة	
بتوجيه من أحد الأصدقاء أو الأقارب	ما هو سبب اختيارك لفكرة مؤسستك
فكرة المشروع قمت بدراستها وأردت تجسيدها	
مهنة الأب أو أحد أفراد الأسرة في نفس مجال نشاط	
العمل في نفس النشاط من قبل لدى	

آخرين	
بتوجيه من طرف مصالح الوكالة	
علمت من وسائل الإعلام أن هذا النشاط مربح	
الاستشارة والدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع	في نظرك لماذا التوجه لوكالة ANGEM وما هي أهم الامتيازات التي حصلت عليها من خلال الوكالة التي تميزها عن غيرها من الوكالات الأخرى (*)
الاستفادة بقرض بدون فائدة	
المزايا الجبائية	
الاستفادة من الدورات التكوينية في مجال التسيير	
المرافقة والمتابعة أثناء وبعد انجاز المشروع	
صندوق ضمان القروض البنكية	
تنظيم معارض لمنتجات المؤسسات المصغرة	
الاستفادة من تلك المزايا والخدمات الاضافية التي تقدمها	
	هل تساعدك الوكالة في بداية مشروعك على تخطي المشاكل التي تواجهها خارج الوكالة
	هل استفدت من دورات أو برامج الوكالة التكوينية فيما يتعلق بتسيير المؤسسات
مدخرات شخصية	ما هو مصدر حصولك على مساهمتك المالية الشخصية في المشروع
بإعانة من العائلة والأصدقاء	
الاقتراض من السوق غير الرسمي للتمويل	
	هل حصلت على كامل المبلغ المطلوب لإنجاز مشروعك
	هل ترغب في الحصول على التمويل الإسلامي بدون فوائد
	عند دراسة الجدوى للمشروع هل راعت الوكالة احتياجات السوق وقدرة المنافسة لمشروعك
صعوبة التسويق	ما هي أهم المشاكل التي تواجهك حاليا
نقص السيولة والتمويل	
تأهيل العمال	
الضرائب	
ارتفاع قيمة ايجار محل النشاط (ارض، بناية...)	
منافسة المنتجات المستوردة	
عدم القدرة على متابعة التطورات التكنولوجية	
التأخر في سداد دفعات القروض	
لا توجد مشاكل	

من اعداد الباحثين اعتمادا على الاستبيان

بالإعتماد على النسخة (26) من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية ((Statistical package for social sciences (SPSS) يمكن الحصول على النتائج النهائية لتقدير النموذج اللوجستي في الجدول التالي:

الجدول 5: النتائج النهائية لتقدير النموذج اللوجستي

المتغير	المعلمة	طبيعة العلاقة
العمر	-18,39 **	سالبة
فكرة المشروع قمت بدراستها وأردت تجسيده	334,7**	موجبة
مهنة الأب أو أحد أفراد الأسرة في نفس مجال نشاط	5051,***	موجبة
العمل في نفس النشاط من قبل لدى آخرين	33,59 ***	موجبة
الاستفادة بقرض بدون فائدة	35,22 ***	موجبة
الاستفادة من الدورات التكوينية في مجال التسيير	-68,87 **	سالبة
المرافقة والمتابعة أثناء وبعد انجاز المشروع	-53,52 ***	سالبة
تنظيم معارض لمنتجات المؤسسات المصغرة	153,2**	موجبة
هل ترغب في الحصول على التمويل الإسلامي بدون فوائد	-41,00 *	سالبة
عند دراسة الجدوى للمشروع هل راعت الوكالة احتياجات السوق وقدرة المنافسة لمشروعك	-34,74 ***	سالبة

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الاستبيان

ملاحظة: النجمات * ، ** و* تعني المعنوية عند 10% ، 5% و1%.**

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن العلاقة بين متغير "العمر" والمتغير التابع هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد استفادتك من تمويل الوكالة والتي رمزنا له بالرمز Yعلاقة سالبة يعني أن هو كل ما زاد العمر كل ما قلت الأهداف والطموحات المحققة وهذا ما يوضح أهمية الروح المقاولاتية عند الشباب.

وعلاقة المتغير "فكرة المشروع قمت بدراستها وأردت تجسيده" والمتغير التابع علاقة موجبة وهذا ما يدل على أنه توجد علاقة طردية أي أن كل ما كان هناك دراسة للمشروع كل ما حققت الطموحات والاهداف المرجوة.

وعلاقة المتغير "مهنة الأب أو أحد أفراد الأسرة في نفس مجال نشاط" مع المتغير التابع موجبة وهذا ما يثبت أن الصناعات التقليدية والحرف تعتمد أكثر على حرفة متوارثة وهذا ما يؤدي بنجاح المشروع وتحقيق الطموحات والأهداف المرجوة.

وعلاقة المتغير "العمل في نفس النشاط من قبل لدى آخرين" مع المتغير التابع موجبة وهذا يعني أن العمل في نفس النشاط من قبل يزيد من خبرة ومهارة الفرد في الحرفة وهذا ما يؤدي بنجاح المشروع وتحقيق الطموحات والأهداف المرجوة.

وعلاقة المتغير " الاستفادة بقرض بدون فائدة" مع المتغير التابع موجبة وهذا ما يبرر حاجة المستفيد في تمويل مشروعه من خلال قروض بدون فائدة وذلك بسبب الابتعاد عن الربا وهذا راجع لطبيعة المجتمع إسلامي وهذا ما يحفز على تحقيق الطموحات والأهداف المرجوة من الحرفة التي استفاد من تمويلها.

علاقة المتغير "الاستفادة من الدورات التكوينية في مجال التسيير" مع المتغير التابع سالبة أي أن تكاليف الدورات التكوينية عادت بالسلب على تحقيق الطموحات والأهداف المرجوة هذا ما يدل على أن الدورات لا يستفيد منها صاحب الحرفة ممكن أن تكون بالنسبة له مضيعة للوقت.

علاقة المتغير "المرافقة والمتابعة أثناء وبعد انجاز المشروع" مع المتغير التابع سالبة حيث يعتبر المستفيدين من القرض لتمويل حرفتهم أنها عبارة عن قيود أكثر منها مرافقة ومتابعة وبالتالي كل ما زاد هذا المتغير المستقل كل ما نقص المتغير التابع يعني تناقص إمكانية تحقيق الأهداف والطموحات المرجوة بعد الاستفادة من التمويل.

علاقة المتغير "تنظيم معارض لمنتجات المؤسسات المصغرة" مع المتغير التابع موجبة حيث تعتبر المعارض أداة تسويقية للمشروع أي أنه كلما زاد المتغير المستقل كل ما زاد المتغير التابع وكان هناك تحقيق للأهداف والطموحات المرجوة.

علاقة المتغير "هل ترغب في الحصول على التمويل الإسلامي بدون فوائد" مع المتغير التابع سالبة أي أن المستفيدين من التمويل كانت اجابتهم للمتغير التابع تحقيق الطموحات والأهداف المرجوة بـ لا بحكم أن أغلبهم يرتابهم الشك في نوعية القروض المقدمة وهذا نظرا لغياب مؤسسات تقدم التمويل الإسلامي. وهذا ما يدل على أنه كل من كان يرغب في الحصول على التمويل الإسلامي كل ما كانت الطموحات والاهداف المرجوة غير محققة.

علاقة المتغير "عند دراسة الجدوى للمشروع هل راعت الوكالة احتياجات السوق وقدرة المنافسة لمشروعك" مع المتغير التابع سالبة هذا ما يعني أن كل ما كانت هناك دراسة الجدوى للمشروع كل ما نقصت الأهداف والطموحات المرجوة من خلال تمويل المشروع وبالتالي فإن الوكالة على الرغم من دراسة الجدوى لم تراعي احتياجات السوق والقدرة التنافسية للمشروع.

5. الخاتمة

بالنظر لدور المقاولة المصغرة للصناعات التقليدية والحرف التي تمتلك الجزائر فيها ميزة، من خلال التنوع في هذا المجال كما له علاقة بالعادات والتقاليد التي تتميز بها عن غيرها من الدول. نجد أن هذا القطاع مازال لا يحقق المساهمة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية وكمحرك تصديري خارج قطاع المحروقات، وكذلك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مازالت بعيدة عن ما تتطلبه المقاولة المصغرة للصناعات التقليدية والحرف لأن الدعم المالي و التمويل وحده لا يكفي بل تحتاج إلى مرافقة ومتابعة مستمرة وتوفير مجال للمنافسة من خلال التطور والتقدم التكنولوجي الذي يجب إدخاله في أساليب الانتاج، وكذلك رغبة المستفيدين للقروض الإسلامية وكذلك أهمية مراعات متطلبات السوق والقدرة التنافسية، حيث تعترض هذه المقاولة بعض العقبات والصعوبات وبالتالي يجب :

- تخصيص مبالغ مالية وبرامج إنعاش اقتصادي لتطوير وتمويل المقاولة المصغرة للصناعات التقليدية والحرف؛
- مرافقة المقاولة المصغرة من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتفعيل دورها ودعمها؛
- نظرا للمنافسة الشديدة للمنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية فعلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تشجيع وتحفيز المقاولة المصغرة للصناعات التقليدية والحرف بالاعتماد على التجديد والابتكار وإدخال التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية والتحكم في السعر والجودة؛
- لإعطاء دور حيوي للمقاولة المصغرة للصناعات التقليدية والحرف في الاقتصاد الوطني يجب إعداد استراتيجية واضحة بالتنسيق مع باقي أليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبنية على أساس من الواقعية من اجل تمكين المقاولة من ممارسة نشاطها في أحسن الظروف؛
- عمليات التحسيس والإعلام للجمهور المستهدف لإقامة المقاولة المصغرة للصناعات التقليدية والحرف سواء بالانتقال إلى مراكز التكوين المهني أو الجامعات أو المشاركة في الملتقيات والندوات والصالونات والمعارض لتوسيع إطار التحسيس والإعلام، كما يمكن أن اللجوء إلى الإذاعات المحلية؛
- العمل على الأنشطة المنشأة فعليا للصناعة التقليدية والحرف لتحسين كفاءة الحرفيين والحرفيات في مجال تقنية مهامهم، أو التصميم أو دراسات السوق وأمور التسيير عموما.

6. قائمة المراجع:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (2017). *الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر*. تم الاسترداد من www.angem.dz

Audretsch, D. (2006). L'émergence de l'Economie Entrepreneuriale, Reflets et Perspectives. Récupéré sur < http:// www.caim.info >.

C,I Blis .(1934) .The Method of Probits .Science، 79، 9-38.

Hugon, P. (2003). Les Micro-Unités et les PME: Entre Tissus d'Entrepreneurs Emergents et Activités de Survie. Techniques Financières et Développement. Récupéré sur < http:// www.esf.asso-Fr/portail/IMG/pdf/TFD72_article_HUGON.pdf >.

Hui Li، Young-Chan Lee، Yan-Chun Zhou، و Jie Sun .(2011) .The random subspace binary logit (RSBL) model for bankruptcy prediction .knowledge-based systems، 24، 1380-1388.

John Finney .(1952) .Probit Analysis: A Statistical treatment of the Sig Moid Response Curve. Cambridge University Press .Cambridge University Press.

Marniesse, S. (2000). Approches Théoriques de la Dynamique des Microentrprises dans les Pays en Développement. Récupéré sur :< http:// www.dial.prd.Fr/dial_publications/pdf/DOC_travail/2000-06.pdf >

Schreiner, M. (2003). Microenterprise Développent Programs in the United States and in the Developing World. Récupéré sur < http:// www.sciencedirect.com >.

Klieštik Tomáš، Kočišová Katarína، و Mišanková Mária .(2015) .Logit and Probit Model used For Prediction of Financial Health of Company .Procedia Economics and Finance، 23، 850 – 855.

جميل مخيمر& عبد الفتاح عبد الحليم أحمد عبد العزيز. (2005). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

رابح& رقية حساني خوني. (2008). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها. مصر: ايتراك.

عبده أبو السيد أحمد فتحي السيد. (2005). الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

غرفة الصناعة التقليدية والحرف . (2018). نشريه إحصائية لأرقام الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2018. تم الاسترداد من https://www.cnam.dz

للحكومة الأمانة العامة. (1996/01/14). الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، رقم 3. الجزائر: الجريدة الرسمية.

نبيل جواد. (2006). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر: المؤسسة الجامعية للنشر.

نهى خليل ابراهيم. (2009). الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.